



النساء والفتيات اللواتي تعرضن للجرائم الوحشية على يد تنظيم داعش، وخاصة الإيزيديات اللواتي عانين من السبي والانتهاكات الجسيمة.

إلا أن القانون تعرض منذ صدوره لانتقادات بسبب اقتصره بشكل أساسي على الإيزيديات، وعدم شموله باقي المكونات التي تعرضت لانتهاكات مشابهة من قبل داعش، مثل الأطفال التركمان والمسيحيين والشبك الذين واجهوا القتل والاختطاف والتهجير. ومنذ ذلك الحين، تتواصل الدعوات النيابية والحقوقية لتوسيع نطاق القانون ليكون أكثر شمولية وعدالة لجميع الضحايا، مع التشديد على منع إفلات الجناة من العقاب عبر أي عفو محتمل.